



معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2026-05-03
تاريخ القبول: 2026-07-08

Printed ISSN: 2352-989X
Online ISSN: 2602-6856

المشاركة السياسية الافتراضية بين التكيف البنيوي والتحول

الوظيفي: دراسة تحليلية في ضوء نموذج غابريال أالموند

Virtual Political Participation between Structural Adaptation and Functional Transformation: An Analytical Study in Light of Gabriel Almond's Mode

د. علاء الدين سعيدي

كلية الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)،

saidi.itfc@gmail.com

الملخص: تستعرض هذه الدراسة أثر الثورة الرقمية في إعادة هندسة النظم السياسية المعاصرة وفق مقترح "البنيوية الوظيفية" لغابرييل أالموند، حيث تبحث في كيفية انتقال الوظائف السياسية كالتنشئة والحشد من الأطر التقليدية إلى الفضاءات الرقمية. وتخلص الدراسة إلى أن الفضاء السيبراني لم يحل محل المؤسسات التقليدية كالأحزاب والبرلمانات، بل دفعها نحو نموذج "سياسي هجين" يجمع بين سيولة المطالب الرقمية واستقرار الهياكل الرسمية، مؤكدة أن استدامة هذا النظام وشرعيته تتوقفان على قدرته الوظيفية في استيعاب الزخم الرقمي وتحويله إلى مخرجات ملموسة تعزز الثقة السياسية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية - المشاركة السياسية الافتراضية - البنيوية الوظيفية

ABSTRACT

"This study examines how the digital revolution is reshaping contemporary political systems through Gabriel Almond's Structural-Functionalist lens, focusing on the shift of political functions—such as socialization and mobilization—into digital spaces. It concludes that cyberspace has not replaced traditional institutions like parties and parliaments, but has instead fostered a hybrid political model that balances fluid digital demands with formal institutional stability. Ultimately, the system's sustainability and legitimacy depend on its functional capacity to absorb digital pressure and convert it into tangible outputs that build political trust".

Keywords: Political Participation- Virtual Political Participation- Structural-Functionalist Approach

المشاركة السياسية الافتراضية بين التكيف البنيوي والتحول الوظيفي: دراسة تحليلية

د. علاء الدين سعيد

1. مقدمة:

تشهد النظم السياسية في القرن الحادي والعشرين تحولاً جذرياً مدفوعاً بالثورة الرقمية، حيث لم تعد المشاركة السياسية تقتصر على الأنماط التقليدية التي صاغتها الحداثة السياسية الكلاسيكية، بل انتقلت إلى فضاءات افتراضية أعادت تعريف بنية التفاعل بين الحكام والمحكومين. يطرح هذا التحول تحديات نظرية ومنهجية عميقة لعلماء السياسة، لا سيما في فهم طبيعة العلاقة بين الوسائط التكنولوجية الجديدة والمؤسسات السياسية التقليدية كالأحزاب والبرلمانات والنقابات. هل تمثل هذه الفضاءات الرقمية مجرد "قنوات" حديثة طورها البنى القديمة للحفاظ على وجودها، أم أنها "بنى مستقلة" بدأت في سحب بساط الشرعية والوظيفة من المؤسسات التقليدية؟ للإجابة على هذا التساؤل، يوفر نموذج "البنيوية الوظيفية" لغابريال ألوند إطاراً تحليلياً فريداً، حيث يركز على الوظائف الأساسية التي يجب أن يؤديها أي نظام سياسي للبقاء والاستقرار، بصرف النظر عن التغير في الهياكل التي تضطلع بهذه الأدوار.

إشكالية الدراسة:

تتمحور الإشكالية حول طبيعة التفاعل بين البنى السياسية التقليدية والفضاء الرقمي في ظل تصاعد المشاركة الافتراضية، ويمكن صياغتها كالتالي:

- إلى أي مدى ساهمت المشاركة السياسية الافتراضية في إحداث "تمايز بنيوي" و"تحول وظيفي" داخل النسق السياسي المعاصر وفق نموذج غابريال ألوند؟ وهل نجحت المؤسسات التقليدية في "التكيف البنيوي" لاستعادة فعاليتها أم أنها تواجه تآكلاً في شرعيتها الوظيفية؟

الأسئلة الفرعية:

1. كيف أعادت الوسائط الرقمية صياغة وظائف "المدخلات" (التنشئة السياسية، تجميع المصالح، والاتصال السياسي) في النسق؟
2. ما هي ملامح "التمايز البنيوي" الناشئ (بنى شبكية، بنى تحريضية) ومدى قدرتها على ممارسة سلطة واقعية موازية للمؤسسات؟
3. كيف تجلّى "التكيف البنيوي" في عمل الأحزاب والبرلمانات والحكومات لضمان استقرار النسق السياسي في ظل "الدولة الخوارزمية"؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: تؤدي المشاركة السياسية الافتراضية إلى إحداث تمايز بنيوي يفرض على المؤسسات التقليدية تحولاً وظيفياً يزاوج بين السيولة الرقمية والاستقرار المؤسسي لضمان توازن النسق.

الفرضية الأولى: ساهم الفضاء الافتراضي في ظهور بنى "غير رسمية" (شبكية) انتزعت أدوار التعبئة والحشد من النقابات والأحزاب التقليدية.

المشاركة السياسية الافتراضية بين التكيف البنيوي والتحول الوظيفي: دراسة تحليلية د. علاء الدين سعيد

الفرضية الثانية: لم تؤدّ الرقمنة إلى إلغاء البنى التقليدية، بل دفعتها نحو "تكيّف وظيفي" جعل من المنصات الرقمية قنوات حيوية لأداء أدوارها الكلاسيكية بطرق أكثر تفاعلية.

الفرضية الثالث: تزداد أزمة الثقة المؤسسية وتآكل الشرعية كلما اتسعت الفجوة بين طموحات "المشاركة الرقمية" وقدرة "المؤسسات الواقعية" على الاستجابة والمخرجات.

المناهج المعتمدة:

المنهج المقارن: للمقارنة بين الأنماط التقليدية للمشاركة والأنماط الرقمية المستحدثة، وبين استجابات المؤسسات السياسية في نماذج دولية مختلفة (مثل كندا، بريطانيا، والجزائر).

الإقتراب البنيوي الوظيفي (غابريال ألووند): كإطار نظري أساسي لتحليل كيفية أداء النسق لوظائفه (المدخلات والمخرجات) وتحديد التغيرات التي طرأت على الهياكل (البنى) المؤدية لهذه الوظائف.

الإقتراب تحليل النظم (ديفيد استون): لفهم دور الفضاء الافتراضي كقناة ناقلة للمطالب (المدخلات) وكيفية معالجتها من قبل السلطة (المخرجات) في حلقة التغذية العكسية.

2. الإطار النظري والمفاهيمي للمشاركة الافتراضية في ضوء الوظيفية

1.2 مفهوم المشاركة السياسية الافتراضية وتطورها:

تُعد المشاركة السياسية ركيزة أساسية في بناء الدولة والمجتمع، فهي لا تقتصر فقط على الجوانب الإجرائية، بل تمتد لتشمل قدرة المجتمع على صياغة شكل الدولة ونظام الحكم والرقابة على السلطة. وتتراوح مستوياتها بين "الحد الأدنى" المتمثل في الرفض الصامت أو عدم التعاون، وبين "الحد الأقصى" المتمثل في التأثير المباشر في صنع القرار.

ويمكن تلخيص الرؤى المختلفة للمشاركة السياسية في النقاط التالية:

- **الفعل الواعي والديناميكي:** يراها "صلاح منسي" عملية تفاعلية نابعة من وعي الفرد وانتمائه، تهدف للتأثير في المسار العام عبر قنوات رسمية كالأحزاب والانتخابات، مؤكداً أن الإرادة وحدها لا تكفي دون وعي سياسي حقيقي.
- **التفاعل الجماعي والمسؤولية:** يركز "محمد علي السويدي" على الجانب السيكلولوجي، حيث يعتبرها تفاعلاً عقلياً وعاطفياً يدفع الفرد للمساهمة في أهداف الجماعة وتحمل المسؤولية تجاهها.
- **السلوك الرشيد والمواطنة:** يصفها "عبد الحليم الزيات" بأنها فعل طوعي، منظم، ومشروع، ينبثق من الإدراك العميق لحقوق المواطنة وواجباتها، ممارسةً بذلك دوراً فعالاً ومستمرّاً في الحياة العامة (ضبيع عام، 2016، ص 22).

تشير المشاركة في جوهرها الاصطلاحي إلى الانخراط الفعلي والمتكامل للأفراد والجماعات في مختلف مجالات الحياة العامة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، سواء عبر القنوات الرسمية أو غير الرسمية. ويهدف هذا السلوك الجمعي إلى تحقيق المصلحة العامة، بينما

المشاركة السياسية الافتراضية بين التكيف البنيوي والتحول الوظيفي: دراسة تحليلية د. علاء الدين سعيد

يمنح الأفراد شعوراً بالرضا والفاعلية نتيجة قدرتهم على التأثير وتحقيق الأهداف المنشودة. ومع التحول الرقمي، برزت المشاركة الافتراضية كنمط حديث يعتمد على توظيف التكنولوجيا لتعزيز قنوات التفاعل والربط بين أصحاب المصلحة والمؤسسات الحكومية، مما يسهل عملية اتخاذ القرار ويعزز مرونة النسق الاجتماعي (خالدي عبد الرحمن، 2022، ص 180-181).

تعريف المشاركة السياسية الافتراضية:

"هي نمط من السلوك السياسي غير التقليدي الذي يمارسه الأفراد عبر شبكات التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائهم واتجاهاتهم تجاه قضايا المجتمع. وتتميز هذه المشاركة بكونها فورية، قليلة التكلفة، وتحرر الفرد من قيود الزمان والمكان والالتزامات التنظيمية الصارمة. وهي تعمل كأداة تفاعلية لإعادة صياغة الاتصال السياسي من خلال تجاوز الوساطة التقليدية، وتعزيز قيم الشفافية والمحاسبة عبر تمكين 'المواطن الرقمي' من النقد والرقابة وتشكيل الرأي العام، مما يمنح حركات المعارضة والقواعد الشعبية منصة حرة للتعبئة والاحتجاج بعيداً عن هيمنة النخب التقليدية على تدفق المعلومات" (بوطالب حمزة، 2025، ص 413).

2.2 الأسس النظرية للبنية الوظيفية عند غابريال الموند

يعتبر غابريال الموند أن النظام السياسي ليس مجرد مجموعة من النصوص القانونية أو المؤسسات الرسمية، بل هو "نظام من التفاعلات" الذي يؤدي وظائف التكامل والتكيف من خلال استخدام الإكراه المادي المشروع أو التهديد به. تنطلق رؤية الموند من أن جميع النظم السياسية، مهما اختلفت درجات تطورها من المجتمعات البدائية إلى النظم الصناعية المتقدمة، تشترك في خصائص عالمية تتمثل في وجود بنية سياسية تؤدي وظائف محددة، وأن هذه البنية غالباً ما تكون متعددة الوظائف. في هذا السياق، تبرز أهمية "التكيف البنيوي" كعملية يسعى من خلالها النظام السياسي إلى استيعاب المتغيرات البيئية، مثل التطور التكنولوجي، لضمان استمراره. ويشير الموند إلى أن البنية السياسية (مثل الأحزاب) قد لا تكون معرفة بدقة أو ذات نمط واحد، لكن أهميتها تكمن في قدرتها على أداء "وظائف المدخلات" (Input Functions) و"وظائف المخرجات" (Output Functions).¹ الفضاء الافتراضي، بهذا المعنى، يدخل في نسج النظام كعنصر "تكيفي" يحاول سد الفجوات التي تركتها البنية التقليدية في تواصلها مع القاعدة الجماهيرية، أو كعامل "تحول وظيفي" يغير من جوهر العملية السياسية ذاتها (محمد غربي، وإبراهيم قمواز، 2016، ص 185-186).

يفترض الموند أن تطور النظام السياسي يقاس بمدى "التمايز البنيوي" (Structural Differentiation) و"العلمنة الثقافية" (Cultural Secularization). فبينما تمتلك المجتمعات التقليدية بنية بسيطة متداخلة الوظائف، تتميز النظم الحديثة ببنية متخصصة. ومع ذلك، فإن الفضاء الافتراضي قد أحدث نوعاً من "إعادة التداخل الوظيفي"؛ حيث أصبحت منصة واحدة (مثل فيسبوك أو إكس) تؤدي وظائف التنشئة، والتعبير عن المصالح، والاتصال السياسي في آن واحد، مما يتحدى فرضية التخصص البنيوي الصارم.

3. التحولات الوظيفية للمدخلات السياسية في الفضاء الرقمي

1.3 التنشئة السياسية الافتراضية: من التلقين المؤسسي إلى التفاعل الافتراضي:

تعد التنشئة السياسية العملية الجوهرية لغرس القيم والاتجاهات التي تشكل "الثقافة السياسية" للفرد، وهي التي تحدد طبيعة علاقته بالنظام بين الولاء والمعارضة الواعية. ووفقاً لنموذج "ألوند وفيربا"، تتمايز هذه الثقافة بين الرعوية والخاصة والمشاركة، في حين برز الفضاء الافتراضي اليوم كبيئة تنشئة مستقلة تعيد صياغة مفهوم المواطنة. تكمن أهمية هذه العملية في كونها الجسر الرابط بين المواطن وقيادته، حيث تفسر مفاهيم الشرعية والولاء والانتماء القومي، كما تلعب دوراً حاسماً في استقرار الأنظمة أو تغييرها؛ فبقاء النظام أو زواله مرهون بمدى ترسيخ شرعيته في نفوس الأفراد، إذ إن فقدان الشرعية المقترن بوعي إيجابي يمهّد للتغيير، بينما تؤدي اللامبالاة إلى الجمود والثبات السياسي (حجيج نورية، 2023، ص 28-29).

- آليات التنشئة في العصر الرقمي

تحولت التنشئة السياسية والاجتماعية في العصر الرقمي من التفاعل المباشر إلى فضاء "الوسطاء التكنولوجيين"، حيث يصيغ شباب القرن الحادي والعشرين هوياتهم عبر منصات تتيح تنظيماً افتراضياً يتحول بفعالية إلى واقع ملموس. ومع ذلك، يفرز هذا التحول مخاطر "الاستقطاب الخوارزمي" وظاهرة "غرف الصدى" التي تعزز التحيزات المسبقة وتفتت الثقافة الوطنية لصالح هويات رقمية متصارعة، مما يضعف التماسك المجتمعي. وبالتوازي مع ذلك، يبرز الإدمان الإلكتروني كعائق أمام اكتساب القيم والتقاليد، إذ يعزل الفرد عن بيئته الاجتماعية الحقيقية ويعرضه لمحتويات غير ملائمة تؤثر سلباً على تطوره القيمي والنفسي؛ مما يؤدي إلى مشكلات كالقلق وتراجع الأداء الأكاديمي، وهو ما يحد في النهاية من قدرة الأفراد على المشاركة الإيجابية والفعالة في بناء المجتمع (مسرية عاشور، وبشرية عالية، 2025، ص 348-349).

- الفضاء الافتراضي كفاعل تنشئة مضاد

يتحول الفضاء الافتراضي في النظم الانتقالية أو التسلطية إلى "فضاء عام مضاد" يكسر احتكار الدولة للمدرسة والإعلام، حيث يعمل كبنية موازية تفرز قيماً سياسية بديلة تززع التوازن القائم وتدشن تحولات في مفاهيم الشرعية. وقد ساهمت ثورة المعلومات في تشكيل "جماعات افتراضية" عابرة للحدود والجغرافيا، تتجاوز الانتماءات الإثنية والقيود التقليدية لتتحد حول انشغالات واهتمامات مشتركة عبر الفضاء الرمزي. هذا النمط الجديد من التفاعل الرقمي لا يكتفي بخلق وعي سياسي معارض فحسب، بل يُنتج "ثقافات فرعية" وهويات متحررة ناتجة عن الاحتكاك بخبرات عالمية متنوعة؛ مما يضع المجتمع التقليدي أمام تحديات مصيرية تفرضها التنشئة الافتراضية والتعلم عبر الممارسة الرقمية كبديل للوسائط التقليدية (محمد شابي، 2016، ص 156).

2.3 التجنيد السياسي الرقمي: تجاوز النخبة التقليدية وهرمية الأحزاب

يشير التجنيد السياسي في فكر "ألوند" إلى الآلية الجوهرية لاختيار الأفراد وتأهيلهم لشغل الأدوار القيادية، وهي العملية التي كانت تقليدياً تمر عبر مصفاة الأحزاب والتدرج البيروقراطي الصارم. إلا أن المشهد المعاصر شهد ظهور "نخب رقمية" استطاعت القفز فوق هذه التراتبية التقليدية بفضل الفضاءات الافتراضية، مما أعاد تشكيل مفهوم التوظيف السياسي. ويحمل التجنيد وجهين؛ أحدهما إيجابي يسعى لتعيين الكفاءات لتعزيز المشاركة السياسية كقيمة فعلية، والآخر سلبي يتجلى في استغلال النفوذ لتنصيب غير المؤهلين

المشاركة السياسية الافتراضية بين التكيف البنوي والتحول الوظيفي: دراسة تحليلية د. علاء الدين سعيد

بناءً على الولاء الحزبي لا الكفاءة، خاصة في النظم غير الديمقراطية. لذا، يظل التحدي الأكبر للتجديد السياسي يكمن في مدى قدرته على تمثيل أطراف المجتمع بناءً على أسس اختيار واضحة تضمن فاعلية النظام السياسي ومخرجاته، بدلاً من تكريس المصالح الضيقة للحزب الفائز أو جماعات الضغط (سعيدة بلهادي، أحمد سعيد دهان، 2023، ص 12-13).

- التكيف البنوي للأحزاب مع الرقمنة

لطالما شكلت البيروقراطية تحدياً بنوياً قديماً للمنظمات السياسية، حيث تتحول الأحزاب من أدوات لخدمة المجتمع وتحقيق الديمقراطية إلى كيانات تتمحور حول ذاتها ومصالحها السلطوية. وقد حذر مفكرون بارزون من هذا الانحراف؛ فاعتبر ماكس فيبر الهيكل البيروقراطي "قفصاً حديدياً" يحاصر الحزب في لوائح جامدة تعزله عن احتياجات الناس الحقيقية، بينما ذهب روبرت ميشيلز إلى أبعد من ذلك بصياغة "القانون الحديدي للأوليغارشية"، مؤكداً أن النزعة البيروقراطية وسيطرة الأقلية قدر لا مفر منه في المنظمات الكبيرة. وفي ذات السياق، وصف أنطونيو غرامشي البيروقراطية بأنها "أخطر قوة محافظة"، كونها تعمل ككابح يمنع الحزب من التطور ويميت روحه الديناميكية لصالح الجمود التنظيمي (علي نوريان، 2025، ص 7).

لم تختف الأحزاب السياسية أمام مد الرقمنة، بل خضعت لعملية "تكيف بنوي" لضمان بقائها، حيث استثمرت التكنولوجيا لتقليل تكاليف التواصل وإشراك الأعضاء في صنع القرار الداخلي. يساهم هذا في "تمكين" العضو الحزبي الذي أصبح بإمكانه المشاركة في اختيار المرشحين أو صياغة البرامج عبر منصات رقمية تعزز شعورهم بالفعالية. وتتجلى هذه التحولات فيما طرحته "جيسون وروميل" حول "مهنة الحملات الانتخابية"، التي انتقلت من المرحلة "ما قبل الحديثة" المعتمدة على التواصل المباشر، مروراً بالمرحلة "الحديثة" التي هيمنت عليها وسائل الإعلام الجماهيري، وصولاً إلى مرحلة "ما بعد الحديثة" الرقمية. في هذا السياق المعاصر، تحول الناخب من مناضل ميداني إلى "مستهلك رقمي" يتم استهدافه عبر استراتيجيات تسويقية معقدة يديرها خبراء ومستشارون تقنيون، مما أدى إلى تراجع الأدوار التقليدية للفروع المحلية لصالح المركز الرقمي. ورغم أن هذه الأدوات حققت نجاحاً ملحوظاً في تجنيد فئة الشباب، إلا أن التحدي يظل قائماً في طبيعة العقلية التنظيمية؛ إذ تخشى القيادات التقليدية من أن تؤدي الرقمنة إلى "تسطيح" الهرم الحزبي وفقدان السيطرة المركزية، مما يجعل التكيف الرقمي في بعض الأحيان مجرد إجراء سطحي لا يمس جوهر البنية السلطوية للحزب.

توضح المعطيات أن الأحزاب السياسية التي تبنت الرقمنة حققت مستويات أعلى من "التجنيد" بين فئة الشباب، حيث توفر هذه الأدوات شعوراً بالفعالية السياسية والانتماء. ومع ذلك، فإن هذا التكيف قد يظل "سطحياً" إذا لم يصاحبه تغيير في العقلية التنظيمية، حيث تخشى القيادات التقليدية من أن تؤدي الرقمنة إلى "تسطيح" الهرم الحزبي وفقدان السيطرة على عملية التجنيد (محمد بورويص، 2024، ص 186-187).

- صعود "القيادات الشبكية" كبنى موازية

في مقابل التكيف الحزبي، صعدت حركات سياسية "بلا قيادة" تعتمد كلياً على الفضاء الافتراضي لتجنيد أنصارها وبناء بني سياسية مستقلة تتجاوز القوانين التقليدية للأحزاب والنقابات. في هذه البيئة، لم تعد "الأقدمية" معياراً للقيادة، بل انتقلت السلطة إلى "المؤثر الرقمي" القادر على الحشد وصياغة الخطاب "الفيروسي"، مما أدى إلى حالة من "السيولة السياسية" التي تضع الأنظمة أمام تحدي التعامل مع فاعلين غير مؤسسيين وصعوبة التنبؤ بسلوك النخب الجديدة. وقد منحت هذه المنصات النخب المهمشة

المشاركة السياسية الافتراضية بين التكيف البنيوي والتحول الوظيفي: دراسة تحليلية د. علاء الدين سعيد

فرصة ذهبية لتجاوز آليات التغيب في المجال العمومي التقليدي الذي تسيطر عليه الدولة، حيث وفرت الإنترنت "نشوة اتصالية" وسرعة فائقة في التفاعل، مكنت الأفراد من كسر حواجز الإعلام التقليدي وتشكيل فضاءات منسجمة فكرياً تُنتج مضامين سياسية وثقافية بديلة ومنتشرة (كريم بن دراج، 2023، ص 552).

3.3 التعبير عن المصالح وتجميعها: من جماعات الضغط إلى السياسات الشبكية:

تعتبر وظيفتنا "التعبير عن المصالح" و"تجميع المصالح" نقطة الانطلاق الحقيقية لأي حركة سياسية؛ فبينهما يصيغ الأفراد مطالبهم وتوجهها المؤسسات في خيارات سياسية كبرى. وفي هذا السياق، تبرز الأحزاب السياسية كحجر زاوية في بناء الديمقراطية وأداة محورية للتنمية، فهي القناة الاتصالية التي تربط الحاكم بالمدعى، وتقاس فاعليتها بمدى قدرتها على أداء وظائفها في التعبير، والتجميع، والتنشئة، وتحفيز المشاركة السياسية التي تعد العصب الحيوي والعملية الواعية التي يمارس من خلالها الشعب حقه في تقرير مصيره. وقد أحدث الفضاء الافتراضي ثورة في هذه الوظائف عبر خفض حواجز الدخول إلى المجال العام، مما عزز من قيم الحرية والتعددية، وساهم في تفعيل الجماهير وتنمية وعيها السياسي كمعيار أساسي للحكم الراشد ونضج الثقافة السياسية للفرد (نورالدين دحمان، 2016، ص 3).

- التحول من التعبير المؤسسي عن المصالح إلى التعبير الرقمي الافتراضي

انتقل نموذج "التعبير عن المصالح" من القنوات التقليدية، كالنقابات والجمعيات، إلى "الفعل الاتصالي المباشر" عبر المنصات الرقمية التي تتميز بالسرعة والانتشار العالمي. ورغم قدرة هذه الوسائط على توسيع المشاركة السياسية وكسر حواجز الإقصاء للفئات المهمشة، إلا أن تجارب "الربيع العربي" أثبتت وجود فجوة عميقة بين النقاش الرقمي والفعل السياسي المؤثر؛ حيث فشلت هذه المنصات في "مأسسة" المطالب وتحويل التوافقات الافتراضية إلى تحول ديمقراطي مستدام على أرض الواقع. ومع ذلك، تظل أدوات التشبيك الإلكتروني وسيلة حيوية لتعزيز الاتصال بين المواطنين والمؤسسات الوسيطة (كالأحزاب والإعلام)، مما يساهم في تحرير الفضاء العمومي للنقاش حول الشأن العام، كما ظهر في الحراك الشعبي الجزائري الذي عكس وعياً سياسياً حاداً ومتابعة دقيقة للأحداث، يقابلها أزمة ثقة عميقة تجاه النخب السياسية ومؤسسات الدولة الرسمية (حمادي هجيرة، 2023، ص 169-175). حيث أصبح الأفراد أصبحوا يميلون لاستخدام الفضاء الافتراضي للتعبير عن مطالبهم نظراً لسرعته وقدرته على الوصول العالمي.

أحدث ولوج تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى الميدان السياسي ولادة آليات مستحدثة للممارسة الديمقراطية والتعبير عن الرأي، فيما يُعرف بـ "الديمقراطية الرقمية" التي حفزت أشكالاً متنوعة من المشاركة، كالحملات الانتخابية والمواقف الحقوقية والمظاهرات السلمية. وفي ظل سعي "الديمقراطية التشاركية" لتبني نهج صنع السياسات العامة عبر إشراك المواطنين والمجتمع المدني في نقاشات تمس شؤونهم اليومية، برزت حاجة ملحة لتقنيات التواصل الحديثة؛ كونها توفر منصات فاعلة للتشاور والحوار المفتوح وتلقي وجهات النظر المختلفة، دون ارتخاء لسلطة اتخاذ القرار التقليدية، مما يعزز من قيم الشفافية والاستماع لصوت الشارع في المسار السياسي (سويقات عبد الرزاق، 2023، ص 202-203).

- أزمة تجميع المصالح في البيئة الرقمية

المشاركة السياسية الافتراضية بين التكيف البنيوي والتحول الوظيفي: دراسة تحليلية د. علاء الدين سعيد

يواجه النظام السياسي المعاصر معضلة بنيوية في التوفيق بين سهولة "التعبير الرقمي" وصعوبة وظيفة "تجميع المصالح؛ فبينما وفر الفضاء الافتراضي منصات مفتوحة لتدفق آلاف المطالب المتناقضة والقوية، فإنه أضعف في المقابل قدرة الأحزاب التقليدية على صهر هذه المطالب في برامج وطنية جامعة، مما خلق حالة من "التخمة المطلبة" يقابلها "عجز في الاستجابة" المؤسسية وتآكل في الثقة البرلمانية. وفي هذا السياق، برزت "الأحزاب الرقمية" كاستجابة طموحة تسعى لإنهاء احتكار التمثيل السياسي عبر تمكين المواطنين من الرقابة وصنع القرار مباشرة، مستغلة التقنيات الذكية لتجاوز عيوب النخب التقليدية. ومع ذلك، تظل هذه التجربة مخوفة بتحديات جسيمة، بدءاً من مخاطر التلاعب الخوارزمي واختراق البيانات، وصولاً إلى أزمات التماسك التنظيمي الداخلي التي أدت لتراجع بعض النماذج (كأحزاب القراصنة) نتيجة غرقها في "المثالية التكنولوجية" وعجزها عن تبسيط خطاها للعامة؛ مما يجعل استدامة هذا التحول رهناً بالقدرة على إيجاد توازن دقيق بين الابتكار التقني والوضوح السياسي الواقع (علي نوريان، 2025، ص 3-9).

4. الإتصال السياسي بين "نموذج الموند" والتدفق الرقمي: دراسة في التحولات الوظيفية.

تعد وظيفة **الاتصال السياسي** المحرك الحيوي الذي يربط وظائف النظام السياسي ببعضها البعض؛ فبعد أن كان الاتصال في "عصر الموند" حبيس الوسائل التقليدية التي مارست دور "حارس البوابة (Gatekeeper)" في انتقاء وتأطير المعلومات، أحدثت التكنولوجيا الرقمية تحولاً وظيفياً 2023 ونوعياً نقل الاتصال من نطاقه القومي الضيق إلى "بيئة كونية" عابرة للحدود. هذا الفضاء الجديد خلق روابط اتصالية عالمية تركز على المشترك الإنساني وتتجاوز التمايزات التقليدية، مما أعاد صياغة أطراف التفاعل السياسي وأساليب إدارتها بشكل جذري.

وعلى صعيد الواقع المحلي، انعكس هذا التحول الرقمي على **العملية السياسية الجزائرية**، حيث ساهمت الوسائط الجديدة في كسر "حلقة الصمت" التي ميزت الرأي العام لفترات طويلة؛ فبات الرأي العام الجزائري اليوم أكثر ديناميكية وأقل غموضاً، بعدما تحول الفضاء الرقمي إلى منبر للنقاش الواسع حول قضايا الهوية، والشرعية السياسية، ومسارات الانفتاح الديمقراطي. ورغم صعوبة قياس رأي عام "مكتمل التمثيل" في الفضاء الافتراضي، إلا أن الدراسات الأكاديمية تؤكد أن هذه التفاعلات الرقمية أصبحت فاعلاً أساسياً في رصد التحولات العميقة تجاه السلطة والمجتمع المدني، مما يضع النظام السياسي أمام تحديات جديدة تتعلق بكيفية الاستجابة لمطالب فضاء عام رقمي متسارع وغير خاضع للرقابة التقليدية (أمانة عطاء الله، 2023، ص 160-161).

- الاتصال السياسي الأفقي وإعادة الوساطة:

تحولات الاتصال السياسي في العصر الرقمي: من الهيمنة الرأسية إلى التفاعلية الأفقية. إعادة صياغة أدوار الفاعلين في الاتصال السياسي، حيث أحدث الفضاء الافتراضي "تحولاً وظيفياً" جذرياً في الاتصال السياسي، حيث دمر النموذج الرأسي التقليدي المعتمد على التراتبية، ومنح الأفراد والفاعلين الصغار قدرة فائقة على مخاطبة الجماهير دون وساطة المحررين أو الرقابة الحكومية. وفي حين مكنت هذه السرعة التقنية الحكومات من أداء مهامها رقمياً، إلا أنها أوجدت "بنى موازية" تنافسها بشراة في صناعة الرأي العام. ومع غياب "حراس البوابة" التقليديين، برز حراس رقميون جدد متمثلين في **الخوارزميات**، التي لا تعبأ بالصدق بقدر اهتمامها بمعدلات "التفاعل"؛ مما جعل الفضاء السياسي عرضة للتلاعب عبر "الأخبار الزائفة" التي تقوض الاستقرار المعرفي الضروري لأي نقاش ديمقراطي سليم.

المشاركة السياسية الافتراضية بين التكيف البنيوي والتحول الوظيفي: دراسة تحليلية د. علاء الدين سعيد

هذا الضغط التكنولوجي وضع الحكومات أمام تحديات غير مسبقة؛ ففي الوقت الذي تنسم فيه القرارات الرسمية بالبطء نظراً للحاجة إلى الوقت والتدقيق، تفرض "سوق الأخبار العالمية" وتدفع المعلومات اللحظي ضغطاً هائلاً من الرأي العام، مما قد يدفع الحكومات لاتخاذ قرارات متسارعة تحت وطأة الانفعال الجماهيري. ونتيجة لسيطرة وكالات الأنباء والمؤسسات الإعلامية الكبرى على تدفق المعلومات، أصبح المواطن مستهلكاً لرسائل موجهة تصله بسرعة تفوق قدرة المؤسسات الرسمية على المعالجة، مما أدى إلى تحول الاتصال السياسي من عملية تداولية رصينة إلى سباق محموم يفرضه "دكتاتورية اللحظة" والمنصات الرقمية (لامية طالة، 2022، ص 633-634).

- التحولات في السلوك التصويتي والقرار السياسي

لا تمثل "الديمقراطية الرقمية" نموذجاً منفصلاً عن الديمقراطية التقليدية، بل هي وسيلة مستحدثة تمنحها أبعاداً أكثر عمقاً وتشاركياً؛ حيث تلعب التكنولوجيا دور "الرافعة المادية" التي تؤثر الفضاء العام وتتيح مستويات غير مسبقة من الحوار والتشاور اللحظي بين كافة الأفراد. ويرى الباحث يحيى البحياوي أن بنية الفضاء الرقمي، بما توفره من وسائط مرئية ومسموعة وتفاعلية، هي التي تشكل طبيعة الممارسة السياسية المعاصرة، محولةً الإنترنت من مجرد أداة إلى بيئة متكاملة لصياغة الرأي العام (لامية طالة، 2021، ص 37-42).

وتجلى الميزة الجوهرية لهذه التحولات في نظام "التصويت الإلكتروني"، الذي لا يقتصر أثره على توفير التكاليف اللوجستية وسرعة فرز النتائج فحسب، بل يمتد لتعزيز الشرعية السياسية عبر رفع معدلات الإقبال؛ فسهولة المشاركة من المنزل بنقرة زر تقلل من حواجز العزوف الانتخابي. كما تشير الدراسات التجريبية (كما في حالات سويسرا، البرتغال، وإيطاليا) إلى أن كيفية عرض المعلومات رقمياً، أو حتى "محاكاة" الواقع السياسي عبر تقنيات الواقع الافتراضي، تؤثر بشكل مباشر في عقلانية القرار السياسي وسلوك الناخبين.

وفي السياق ذاته، تؤكد نتائج دراسة حنان عمرو أن جودة المعالجة الإعلامية في البرامج الحوارية وتكاملها مع الوسائط الرقمية كانت محركاً أساسياً لاعتماد النخب الأكاديمية عليها كمصدر للمعلومات، مما أفرز انعكاسات معرفية ونفسية وسلوكية واضحة، أثبتت أن الفضاء الافتراضي بات فاعلاً بنوياً يعيد صياغة مخرجات النظام السياسي برمته (Amroun Hanne , 2024, p 393).

أدى توظيف الأدوات الرقمية في الشأن السياسي إلى نقلة نوعية نحو "المشاركة الإلكترونية"، التي ساهمت في تحسين الوصول إلى المعلومات والخدمات العامة وتعزيز الانخراط في صنع السياسات، لتصبح بذلك ركيزة أساسية لضمان نجاح التحول نحو الديمقراطية الرقمية.

ووفقاً للطروحات العلمية (بوساس، 2008؛ وإسلام، 2008)، تُعد المشاركة والتصويت الإلكتروني من أهم عناصر الديمقراطية الحديثة التي تستخدم التكنولوجيا لتدعيم آليات صنع القرار؛ حيث تلعب هذه الأدوات دوراً جوهرياً في تسهيل الممارسة الديمقراطية على مستوى "الكم" (اتساع قاعدة المشاركة) و"الكيف" (جودة التواصل). كما يؤكد "تامبوريس" (Tambouris) "أن تكنولوجيا المعلومات تفتح قنوات فعالة للربط بين المواطنين وممثلهم المنتخبين وحكوماتهم، مما يؤدي في النهاية إلى تمكين الأفراد ودمج قدراتهم السياسية والاجتماعية والتقنية ضمن مجتمع المعلومات. وبناءً عليه، يبرز "التصويت الإلكتروني" كأحد أبرز تطبيقات الديمقراطية الرقمية وأكثرها تأثيراً، كونه يجسد المشاركة المباشرة عبر تمكين المستخدم من اختيار مرشحه المفضل ضمن القوائم الإلكترونية بكل سهولة وشفافية (نور الدين بيطاط، نبيل كريش، 2021، ص 415).

المشاركة السياسية الافتراضية بين التكيف البنيوي والتحول الوظيفي: دراسة تحليلية د. علاء الدين سعيد

يُعد التصويت الإلكتروني أحد أبرز تجليات الديمقراطية الرقمية، حيث يساهم في تعزيز مبادئ الشفافية، النزاهة، والمساءلة (بوساس، 2008) من خلال أتمتة العملية الانتخابية وتقليل التدخل البشري، مما يضمن دقة النتائج وسرعة استخراجها مع خفض التكاليف اللوجستية (المحمدي، 2012). وتتجلى أهمية هذا النظام في تحقيق "شمولية المشاركة"، حيث يسهل عملية الاقتراع لكافة الفئات الاجتماعية، لا سيما ذوي الاحتياجات الخاصة، كبار السن، والمغتربين، عبر توفير وسائط تقنية ميسرة مثل التصويت الصوتي والتميز اللوني لتجاوز عقبات الأمية واختلاف اللغات. (Moon & Barker, 2005).

وبالإضافة إلى كونه أداة لتعزيز المشاركة السياسية، يقضي التصويت الإلكتروني على سلبات النظام التقليدي؛ حيث ينهي طوابير الانتظار الطويلة، ويقلل من الحاجة للإجراءات الأمنية المكثفة وتعطيل الدوام الرسمي، كما يحد من الهدر المالي والتشوه البصري الناتج عن وسائل الدعاية الكلاسيكية، محوّلًا العملية الانتخابية إلى تجربة رقمية آمنة ومنظمة تضمن حق الناخب في التصويت مرة واحدة وضمن الأطر الزمنية المحددة بدقة (نور الدين، ونيل، ص 418-419).

5. الفضاء الافتراضي: هل هو بنية سياسية مستقلة أم أداة تكيف؟ التكيف البنيوي للمؤسسات السياسية

للإجابة على إشكالية الدراسة، يجب التمييز بين المستويات المختلفة لتأثير الفضاء الافتراضي على النظام السياسي. هل نحن أمام "مؤسسات رقمية" بديلة، أم "تحديث وظيفي" للمؤسسات القائمة؟

1.5 فرضية البنى السياسية المستقلة (النظام السياسي الرقمي: تعدد المراكز وأزمة السيطرة)

يتحول النظام السياسي في العصر الرقمي إلى "مرآة عاكسة" لواقع مادي جديد، حيث لم تعد المؤسسات الوسيطة (الأحزاب، النقابات، وجماعات الضغط) تعمل وفق الأنماط التقليدية، بل أصبحت امتداداً حيويًا للمجتمع المدني الرقمي. وتتجلى هذه الديناميكية في قدرة هذه المؤسسات على صياغة المطالب النهائية للمواطنين وتوجيهها مباشرة إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية، مما يفرض على الحكومات إدماجها في خطط عملها لضمان "التغذية العكسية" (Feedback) "الإيجابية وتحقيق الرضا الشعبي، وهو ما ينعكس بدوره على تعزيز الشرعية السياسية.

ومع ذلك، أفرزت الرقمنة تحديات بنوية لسلطة الدولة القومية؛ حيث استغلت قوى المعارضة وتيارات حقوق الإنسان هذه الوسائل لإنشاء فضاءات إخبارية موازية ويريد إلكتروني تفاعلي لتجاوز الرقابة وكشف الممارسات السلطوية. هذا المشهد يشبه تاريخياً التوجس الذي صاحب ظهور "الطباعة"، إلا أن الإنترنت اليوم تمثل "قوة منفلة" تصعب السيطرة عليها، مما يضع الحكومات في مأزق حقيقي لمواجهة ضغوط سياسية غير مركزية. ويمكن تلخيص أبرز ملامح هذا التحول في النقاط التالية:

- إعادة صياغة القوة: أدت الرقمنة إلى تآكل احتكار الدولة القومية للسلطة، وساهمت في إعادة توزيع القوة والثروة بين أطراف المجتمع، مع بروز التعددية الفكرية والسياسية كبديل للأحادية الحزبية.
- المؤسسة الوسيطة والبرلمان المفتوح: تعمل الإنترنت كمؤسسة وسيطة تتيح التعبئة خلف قضايا عامة (محلية ودولية)، متجاوزة الهياكل التقليدية، وموفرةً فضاءً لاتخاذ القرار والمشاركة السياسية الفعالة.

المشاركة السياسية الافتراضية بين التكيف البنيوي والتحول الوظيفي: دراسة تحليلية د. علاء الدين سعيد

- التحول نحو "النظام الإلكتروني": انتقلت التفاعلات السياسية بين السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) وبين الجمهور والإعلام إلى الفضاء السيبراني، مما عزز من ديناميكية النظام السياسي ودعم مسارات الإصلاح الداخلي عبر تعظيم تدفق المعلومات والاتصال المباشر.

إن انتقال النظام السياسي للعمل "إلكترونياً" لم يغير فقط من نمط أداء المؤسسات، بل أعاد تعريف مفهوم "المواطنة والإدارة المدنية"، فافترض واقعاً جديداً تتشكل فيه المنتجات السياسية وتُسوق للرأي العام عبر آليات رقمية تتسم بالسرعة والفاعلية وتجاوز الحدود التقليدية (أمانة عطاء الله، ص 129-139).

2.5 فرضية التكيف البنيوي والتحول الوظيفي (الأداة المكتملة)

في المقابل، يرى الكثير من الباحثين أن الفضاء الافتراضي يظل في النهاية "أداة" قوية مكنت البنى القديمة من الحفاظ على وظائفها في بيئة متغيرة.

- **الرقمنة المؤسسية:** أدت موجة التحولات التكنولوجية إلى ظهور ما يمكن تسميته بـ "الرقمنة المؤسسية"، حيث لم تعد الكيانات التقليدية كالأحزاب والبرلمانات والنقابات في طريقها للاندثار، بل تحولت إلى بنى "هجينة"؛ فالحزب السياسي المعاصر بات "حزباً رقمياً" يدير قواعده عبر التطبيقات الذكية، والبرلمان صار "برلماناً إلكترونياً" يتفاعل لحظياً مع المواطنين عبر المنصات الرقمية. وفي هذا الإطار، يبرز مشروع **الرقابة والتقييم الإلكتروني** لأداء النواب كأداة حيوية لتعزيز الكفاءة التشريعية، وهي مهمة يمكن إسنادها لجهات مستقلة تضمن الحياد والمصداقية، مثل مؤسسات المجتمع المدني، أو مراكز البحوث الجامعية، أو حتى هيئات دولية مختصة؛ مع ضرورة ضمان استقلالية التمويل عبر مخصصات ضمن ميزانية المجلس النيابي بعيداً عن أي قيود إدارية معرّقة (العجلة مداع، 2024، ص 292-293).

- **الوظيفة المكتملة:** تؤكد المعطيات الحديثة أن "المشاركة الرقمية" لا تشكل بديلاً للمشاركة التقليدية، بل تعمل كمحفز لها؛ حيث أثبتت الدراسات أن الناشطين افتراضياً هم الأكثر إقبالاً على صناديق الاقتراع الواقعية. ومن هنا برز مفهوم "المواطنة الرقمية" كنموذج سلوكي وقيمي يتيح للمواطن التفاعل الحر مع السياسات العامة، والمشاركة الإلكترونية الكاملة في المجتمع، وتبادل المعلومات والسلع، مما جعل الفضاء السيبراني أهم ساحات ممارسة المواطنة المعاصرة.

ويمنح هذا التحول المواطن فرصة ممارسة حقوقه السياسية بنمط يقترب من "الديمقراطية المباشرة"، مستفيداً من خاصية "التفاعلية" التي تجعل من الفرد مرسلاً ومستقبلاً في آن واحد، بعيداً عن التعقيدات الفنية. كما لا يمكن إغفال الدور المحوري لهذا الفضاء في **التنشئة السياسية** وإعداد الكوادر النقابية والسياسية، وصولاً إلى تشكيل "جماعات الضغط الإلكتروني" التي باتت تمتلك قدرة فعلية على التأثير في قرارات الحكومات وتوجيه السياسات العامة بما يخدم تطلعات القاعدة الشعبية (العجلة، ص 295-296).

- **التبعية للنظام القانوني:** على الرغم من التصاعد الهائل لسلطة المنصات الرقمية، إلا أن المشهد المعاصر لا يشير إلى ولادة بنى مستقلة تماماً عن الدولة، بل يعكس "تطوراً تطورياً" (Evolutionary Development) للبنى السياسية القائمة التي استوعبت التكنولوجيا كجزء من "استراتيجيات الاستثمار السياسي" لضمان استقرارها وبقائها. وفي هذا السياق، تبرز محاولات

المشاركة السياسية الافتراضية بين التكيف البنيوي والتحول الوظيفي: دراسة تحليلية د. علاء الدين سعيد

إخضاع الفضاءات الرقمية للسيادة القانونية للدول، كما يتجسد بوضوح في تشريعات الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها "قانون الخدمات الرقمية.(DSA) "

وبعد هذا القانون إطاراً قانونياً شاملاً يهدف إلى إعادة التوازن بين حقوق ومسؤوليات المستخدمين والمنصات الوسيطة والسلطات العامة، استناداً إلى القيم الديمقراطية وسيادة القانون. فمن خلال فرض التزامات منسقة ومتدرجة بناءً على حجم وتأثير هذه الخدمات، يسعى القانون إلى حماية الحقوق الأساسية عبر الإنترنت وإزالة المحتوى غير القانوني بفعالية أكبر، مما يجعل الديمقراطيات أكثر مرونة وقدرة على الصمود في وجه التحديات الرقمية العابرة للحدود. (خروبي أحمد، العربي بن حجار ميلود، 2021، ص 8).

ثير مسألة رقابة الدولة على الفضاء الرقمي جدلاً قانونياً وحقوقياً واسعاً؛ فبينما يُنظر إليها كحق مشروع لحماية السيادة والأمن القومي ومكافحة الجرائم الإلكترونية، تتخوف المنظمات الحقوقية من استغلال هذه الرقابة كأداة لعرقلة التعبير السياسي الحر وحجب المواقع المعارضة. وفي هذا السياق، استندت الجهود الدولية إلى المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتقنين هذا التدخل وضمان عدم تحوله إلى تضيق على الحريات الرقمية.

ويمكن تلخيص أبرز المحطات والمبادئ الدولية التي سعت لتنظيم هذه العلاقة فيما يلي:

- القمة العالمية لمجتمع المعلومات (جنيف 2003، تونس 2005): أكدت على التوازي بين مبدأ "حرية التعبير والنفاذ المتساوي للمعلومات" وبين "احترام سيادة الدول".
- إعلانات حقوق رواد الإنترنت (2009، 2012): مبادرات حقوقية نالت دعماً دولياً واسعاً، تهدف إلى تخفيف الرقابة وتقليص تجريم الأنشطة الإلكترونية وتوفير ضمانات لخصوصية الاتصالات.
- توصية مجلس حقوق الإنسان (2012): أقرت بالإجماع ضرورة تمتع الإنسان بحرية التعبير في المجال الرقمي بذات القدر الذي يتمتع به في الواقع الفيزيائي.
- وثيقة المبادئ الدولية (2014): توجت جهود الخبراء والمنظمات (مثل مؤسسة الحدود الرقمية) بإصدار وثيقة "المبادئ الدولية لتطبيق حقوق الإنسان فيما يتعلق بمراقبة الاتصالات"، والتي تضع ضوابط صارمة يجب أن تخضع لها رقابة الدول لضمان عدم المساس بالحقوق الأساسية (نوح عبدالله، 2021، ص 301-303).

3.5 التفاعل بين البنى التقليدية والافتراضية التحول في الوظائف الجوهرية للبنى السياسية التقليدية تحت تأثير الرقمنة

- من الأحزاب الجماهيرية إلى "حزب المنصة"

شهدت الأحزاب السياسية تحولاً بنوياً في وظيفة "تجميع المصالح"، حيث انتقلت من الاعتماد الحصري على القواعد الجماهيرية والميدانية نحو نموذج "حزب المنصة" القائم على المتابعين الرقميين. ويستثمر الفاعلون السياسيون اليوم الخصائص التفاعلية للشبكات الاجتماعية (نصوص، صوت، صورة) لبث الرسائل السياسية والتواصل المباشر مع المواطنين، مما سمح حتى للبرلمانيين بممارسة "سياسة الذات" عبر إشراك الجمهور في جوانب من حياتهم الشخصية لتعزيز الألفة والمصداقية.

المشاركة السياسية الافتراضية بين التكيف البنيوي والتحول الوظيفي: دراسة تحليلية د. علاء الدين سعدي

وتتجلى كفاءة هذا التحول في قدرة الأحزاب على الترويج المستمر لبرامجها عبر القنوات الرقمية واليوتيوب، وصولاً إلى ذروة الاستخدام في الحملات الانتخابية؛ حيث تُوظف البيانات الضخمة لممارسة الدعاية والدعاية المضادة. ويبرز نموذج حملة "أوباما" كأحد أنجح الأمثلة التاريخية في استغلال البريد الإلكتروني والمدونات لحشد الدعم، حيث اعتمدت استراتيجيته على تحويل المسجلين رقمياً إلى فاعلين ميدانيين يمتلكون أدوات التأثير وجمع التبرعات، مما حول الفضاء الافتراضي إلى قاعدة انطلاق حقيقية لتحقيق تجمعات ناجحة على المستوى المحلي وتغيير موازين القوى الانتخابية (أعمر يوسف، 2015، ص 77-78).

- البرلمان ومسار "الديمقراطية المفتوحة"

انتقلت البرلمانات في ممارسة وظيفة "صنع القواعد التشريعية" من الانغلاق المؤسسي التقليدي إلى فضاء "الديمقراطية المفتوحة"، حيث أصبحت المنصات الرقمية جسراً للتفاعل المباشر مع تطلعات المواطنين عبر العروض الإلكترونية ومنصات التشاور. ويتجلى هذا التحول في اتخاذ البرلمانيين لشبكات التواصل الاجتماعي منابر لاستعراض نشاطاتهم ومتابعة انشغالات المجتمع بلحظية وشفافية عالية، مما يعزز من قدرة الجمهور على الرقابة الشعبية للأداء البرلماني.

ويبرز البرلمان البريطاني كنموذج رائد في هذا السياق، من خلال التوظيف الكثيف للوسائط الرقمية وقنوات "اليوتيوب" لتنسيق الجهود مع المواطنين؛ حيث لم تعد هذه القنوات مجرد أدوات إعلامية، بل تحولت إلى آليات فعالة لرصد نبض الشارع وإدماج الرأي العام في العملية التشريعية. هذا المسار الرقمي المتصاعد يساهم بشكل مباشر في توسيع دائرة "الديمقراطية التشاركية"، محولاً العلاقة بين الناخب والممثل من مجرد تفويض انتخابي إلى شراكة مستمرة في صياغة السياسات العامة (أعمر، 2015، ص 97).

- التعبئة العمالية و"النقابية الشبكية"

تجاوزت النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في سياق "التعبير عن المصالح" القيود البيروقراطية والمقرات المادية التقليدية، لتعتمد نمط "النقابية الشبكية" القائم على التعبئة السريعة عبر الفضاءات التفاعلية المفتوحة. هذا التحول منح المواطنين والنشطاء قدرة فائقة على حشد الرأي العام وتوجيه رسائل سياسية واجتماعية ضاغطة تؤثر بشكل مباشر في القرارات الحكومية والبرلمانية، محولاً شبكات التواصل الاجتماعي إلى "سلطة رقابية" شعبية فاعلة.

ويبرز الواقع الجزائري كنموذج تطبيقي لهذه الديناميكية، حيث أصبحت المقاطع المصورة والبلاغات الرقمية محركاً أساسياً لاستجابة السلطات العمومية؛ كما تجلّى في واقعة موظفة الخطوط الجوية الجزائرية التي أدت الضغوط الرقمية إلى اتخاذ إجراءات رادعة بحقها، وكذا التدخلات الفورية لوزارة الصحة إثر تداول صور توثق اختلالات التسيير في المستشفيات. إن هذه الممارسة تؤكد أن الفضاء الرقمي لم يعد مجرد وسيلة للتعبير، بل أداة تنفيذية تفرض الشفافية وتجبر الهيئات الرسمية على التحرك السريع لمعالجة الانشغالات المهنية والخدمية، مما يعيد صياغة مفهوم "الضغط النقابي والمدني" في العصر الرقمي (أعمر، ص 79).

- الحكومات ويزوغ "الحكومات الرقمية"

عادت الحكومات صياغة وظيفة تطبيق القاعدة عبر دمج تقنيات الرقابة الرقمية والخدمات الذكية، مما أدى لبروز ملامح الحكومات الافتراضية التي تعتمد في إدارة الشؤون العامة وتنفيذ السياسات على البيانات الضخمة والحلول التقنية المؤتمنة. ويتجاوز هذا التحول البعد التقني الصرف ليشمل إعادة هندسة التواصل الحكومي مع الجماهير؛ حيث تتبنى الهيئات التنفيذية والقطاعات الوزارية (كما في النموذج الفيدرالي الكندي) منصات التواصل الاجتماعي (تويتر، فيسبوك، وغيرها) كقنوات رسمية لبث الرسائل السياسية ذات الطابع الحكومي وتوجيه الرأي العام.

إن هذا التوظيف الاستراتيجي للوسائط الرقمية يعزز من كفاءة الإدارة الحكومية وسرعة استجابتها للمتطلبات الخدمية، محولاً العلاقة بين السلطة والمواطن من علاقة بيروقراطية جامدة إلى تفاعل لحظي مرن. فالحكومة المعاصرة لم تعد تكتفي بالإدارة التقليدية، بل أصبحت تستخدم الفضاء الرقمي كأداة للشرعية والفعالية، مما يضمن تدفق المعلومات الحكومية وقياس ردود أفعال الجمهور تجاه السياسات المطبقة بدقة وموضوعية أعلى (أعمر، ص 80).

ولفهم مدى نجاح الفضاءات الافتراضية في خلق واقع سياسي جديد، يمكن تحليل التفاعل الوظيفي عبر مستويات الاستجابة النظامية:

- **مستوى القدرة:** زاد الفضاء الافتراضي من "القدرة الاستخراجية" و"القدرة التوزيعية" للنظام السياسي، حيث أصبح بإمكان الحكومات والأحزاب جمع البيانات واستطلاع آراء المواطنين بشكل لحظي.
- **مستوى الاستجابة:** رغم أن التكنولوجيا توفر قنوات للاستجابة السريعة، إلا أن "تجميع المصالح" الرقمي غالباً ما يكون مشتتاً، مما يجعل استجابة النظام "انتقائية" ومرتبطة بقوة "الترند" الرقمي لا بالضرورة الوطنية الشاملة.
- **مستوى الرمزية:** تزايدت أهمية "السياسة الرمزية" في الفضاء الافتراضي. القادة السياسيون يركزون على صناعة "الصورة الرقمية" (Personalization) كجزء من وظيفة التجديد وبناء الشرعية، وهو ما قد يكون على حساب الجوهر البراجمي للأحزاب.

6. التحديات والخلل الوظيفي في النموذج الرقمي

1.6 سلبات "التكيف البنيوي" الرقمي والاختلالات الوظيفية حسب ألموند:

لا يمكن اعتبار "التكيف البنيوي" الرقمي نجاح مطلق، بل إنه أنتج مجموعة من الاختلالات الوظيفية التي تهدد جوهر النظام السياسي عند ألموند:

- **تفتيت الثقافة السياسية:** أدت الرقمنة إلى إحداث تحول بنيوي في طبيعة الثقافة السياسية، فبينما كان النموذج التقليدي يسعى لإرساء "ثقافة مدنية" متجانسة تضمن التكامل الاجتماعي، ساهم الفضاء الافتراضي في "تفتيت" هذه الثقافة عبر خلق ثقافات فرعية متصارعة تعيش في "غرف صدى" منعزلة. ويتداخل هذا التفتيت الرقمي مع "نظرية التصدعات الاجتماعية" لكل من "روكان وليست"، حيث تبرز محاور انقسام عميقة ذات أساس بنيوي وقيمي وأيديولوجي تحدد شكل الاصطفافات

المشاركة السياسية الافتراضية بين التكيف البنيوي والتحول الوظيفي: دراسة تحليلية د. علاء الدين سعيد

السياسية والحزبية. فالفضاء الرقمي لم يعد مجرد وسيلة اتصال، بل أصبح ساحة تعيد إنتاج التصدعات التقليدية (كالصراع بين المركز والمحيط، أو الانقسامات الطبقية والقيمية) في قوالب افتراضية. ومع ذلك، أفرز هذا الواقع حالة مغايرة من الوعي لدى فئة الشباب؛ حيث تحول الفرد من "متلقي ساكن" إلى "فاعل تفاعلي" يستثمر حرية التعبير والانتشار السريع للأخبار لتبني مواقف نقدية، مما جعل النقاش السياسي يتجاوز الأطر التقليدية للتلقي ويؤسس لوعي جمعي بديل يتشكل في قلب هذه التصدعات الرقمية المعاصرة (عبد القادر عبد العالي، 2023، 41-42).

- **أزمة الثقة المؤسسية:** واجه الأنظمة السياسية المعاصرة "أزمة ثقة مؤسسية" حادة ناتجة عن التدفق الرقمي الكثيف؛ حيث أدت سهولة التعبير إلى انفجار في المطالب التي يصعب على المؤسسات التقليدية استيعابها، مما يولد شعوراً بالإحباط يقود تدريجياً إلى "تآكل الشرعية". ويتفاقم هذا الوضع بفعل التضليل المعلوماتي الذي يغذي بيئة "ما بعد الحقيقة"، حيث تتقدم المشاعر والانطباعات على الحقائق المثبتة. أن التكرار المستمر للمعلومات الكاذبة يخلق "تأثير الحقيقة الوهمية"، مما يجعل الجمهور يشكك في كافة المصادر، بما فيها الأكاديمية والرسمية.

هذا الاختلال الإدراكي، الذي تضاعفه خوارزميات المنصات المحفزة للمحتوى المنير، يفكك الإطار المرجعي المشترك للمجتمع ويزعزع استقرار النظام المعرفي. لذا، لم يعد الحفاظ على الثقة مجرد هدف ثانوي، بل ضرورة وجودية تستوجب تعاوناً تشاركياً بين الحكومات والمؤسسات البحثية لتعزيز الثقافة الإعلامية ومبادرات التحقق، كدرع حماية للفضاء الرقمي من التلاعب والانحياز المؤسسي (ابن فرحات غزالة، 2025، ص 72).

- **الفجوة الرقمية الجديدة:** تفرز الممارسة السياسية عبر الفضاء الرقمي تحدياً بنيوياً يُعرف بـ "الفجوة الرقمية الجديدة"؛ حيث لا تتحقق العدالة في النفاذ إلى التكنولوجيا أو القدرة على استثمارها، مما يؤدي إلى بروز "نخبة رقمية" مهيمنة وإعادة إنتاج التهميش وعدم المساواة في قالب تكنولوجي. وتتعاظم خطورة هذا المشهد من خلال "تميع الأحداث" وتحويل المواطن إلى مستهلك غير ناقد للمحتوى، مما يصعب التفريق بين الحقائق والتضليل، ويفتح الباب أمام استهداف الفاعلين السياسيين بحملات "الاستهزاء الرقمي" التي قد تضطربهم للانسحاب من المشهد، كما حدث في بعض التجارب الدولية.

وعلى صعيد التحولات الكبرى، كشفت تجارب ما عُرف بـ "الربيع العربي" عن الوجه السلبي لتوظيف الشبكات الاجتماعية؛ فبينما أطلقت هذه المنصات العنان للمظاهرات وجعلت من الجمهور رقماً صعباً في معادلة التغيير، إلا أن المسارات اللاحقة في دول مثل سوريا واليمن والعراق أظهرت إمكانية استغلال هذه الوسائط من قبل فاعلين وقوى دولية لإثارة الفوضى تحت غطاء حرية التعبير وحماية الديمقراطية. إن هذا التوظيف المزدوج للشبكات الاجتماعية يؤكد أنها بقدر ما هي أدوات للتمكين، فهي أيضاً ساحات للصراع الجيوسياسي الذي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي للدول إذا ما غابت الأطر الواعية والمنظمة للممارسة الرقمية (أعمر، ص 88).

- **تلاشي المسؤولية السياسية:** في الفضاءات الموازية والشبكات اللامركزية، يغيب "الفاعل المسؤول" الذي يمكن محاسبته، مما يجعل العملية السياسية عرضة للفوضى أو التلاعب من قبل قوى غير مرئية (خوارزميات، بوتات).

2.6 آفاق مستقبلية: نحو نظام سياسي يعتمد على التغذية الراجعة الفورية

إن استشراف مستقبل المشاركة السياسية في ضوء نموذج ألموند يشير إلى أننا نتجه نحو نظام سياسي يعتمد على التغذية الراجعة الفورية (Instant Feedback Loops). لم يعد النظام ينتظر الدورات الانتخابية كل أربع سنوات ليعرف نبض الشارع، بل أصبح يعيش في حالة "انتخاب دائم" عبر المنصات الرقمية. هذا التطور يفرض على علم السياسة إعادة تعريف "البنية". فإذا كان ألموند قد ركز على المؤسسات المادية، فإن التحليل الحديث يجب أن يدمج "البنية التكنولوجية" (الخوارزميات، المنصات) كجزء أصيل من النظام السياسي، وليس مجرد عامل خارجي. إن نجاح أي نظام في المستقبل سيتوقف على مدى قدرته على الموازنة بين "التمايز البنيوي" الرقمي وبين الحفاظ على "التكامل الوظيفي" الذي يضمن ألا يتحول المجتمع إلى شطايا رقمية متناثرة.

7. نتائج الدراسة:

لقد كشف التحليل في ضوء نموذج غابريال ألموند أن الفضاءات الافتراضية قد أحدثت "تحولاً وظيفياً" عميقاً في كافة مدخلات النظام السياسي، لكنها لم تتجح بعد في الإطاحة الكاملة بالبنى التقليدية كأدوات شرعية وحيدة لاتخاذ القرار (المخرجات). ويمكن تلخيص النتائج في النقاط التالية:

- الفضاء الافتراضي نجح في خلق "بنى موازية" في مجالي التنشئة والتعبير عن المصالح، حيث أصبح ينافس المؤسسات التقليدية في تشكيل الوعي والحشد. لكنه فشل في خلق بنى موازية في مجالي "صنع القاعدة" و"التقاضي"، حيث تظل الدولة ومؤسساتها الرسمية هي المحنك الوحيد للقرار الملزم.
- البنى السياسية التقليدية (أحزاب، نقابات) أظهرت قدرة عالية على "التكيف البنيوي" من خلال استيعاب الأدوات الرقمية لتحسين وظائف التجنيد والاتصال. هذا التكيف حولها إلى "مؤسسات هجينة" تعيش في الواقعين المادي والافتراضي.
- الوظيفة الأكثر تضرراً هي "تجميع المصالح". الفضاء الافتراضي يميل لتفتيت المطالب بدلاً من دمجها، مما يضع عبئاً ثقيلاً على الأحزاب والبرلمانات للوصول إلى تسويات وطنية شاملة في بيئة مستقطبة رقمياً.
- الفضاء الافتراضي هو "بنية تكنولوجية" فاعلة تمتلك منطقها الخاص (الخوارزمي) الذي يفرض شروطه على الفاعلين السياسيين. إنه يتجاوز كونه مجرد قناة اتصال ليصبح "المجال الحيوي" الذي تُمارس فيه السياسة المعاصرة.

8. قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

1. ابن فرحات، غ.، & زنفوني، ف. (2025). من التضليل إلى الموثوقية: المسؤولية الأخلاقية للمؤسسات في التحقق من صحة المحتوى الرقمي. مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، 7(2).
2. أعمار، ي. (2015). أشكال التوظيف السياسي للشبكات الاجتماعية. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، 7(7).
3. أمينة، ع. (د.ت). وسائل الإعلام الجديدة واستخداماتها في الاتصال السياسي: دراسة مسحية على عينة من السياسيين الجزائريين (أطروحة دكتوراه). جامعة محمد خيضر بسكرة.

المشاركة السياسية الافتراضية بين التكيف البنيوي والتحول الوظيفي: دراسة تحليلية د. علاء الدين سعيد

4. بلهادي، س.، & دهان، أ.س. (2023). التجنيد السياسي ودوران النخب الحزبية الجزائرية ضمن مقاربة المشاركة السياسية. المجلة الجزائرية للسياسة والأمن، 2. (2)
5. بيطاط، ن.، & كريبش، ب. (2021). تقنيات التصويت الإلكتروني كأداة لتحسين العملية الانتخابية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 10. (18)
6. بوطالب، ح. (2025). المشاركة السياسية للشباب الجزائري عبر شبكات التواصل الاجتماعي. مجلة السياسة العالمية، 9. (1)
7. بورويص، م. (2024). التواصل السياسي في عصر الإعلام الرقمي: معالم نظرية تأسيسية. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، 1. (7)
8. بن دراج، ك. (2023). الفضاء الافتراضي فضاء سياسي جديد: حالة الحراك الشعبي الجزائري. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، 17. (1)
9. خروبي، أ.، و بن حجار، م. (2021). التشريعات المنظمة للفضاء الرقمي في الجزائر بين تحديات التقنيات والرهانات المستقبلية. مجلة علم المكتبات، 13. (1)
10. خالدي، ع.ر.، & بوضياف، م. (2022). المشاركة الإلكترونية وأثرها على الحوكمة: دراسة حالة الجزائر. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، 12. (1)
11. دحمان، ن. (د.ت). توظيف الأحزاب السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي وأثره على المشاركة السياسية في الجزائر (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3.
12. سويقات، ع.ر. (2019). دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد: دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن (أطروحة دكتوراه). جامعة محمد خيضر بسكرة.
13. شابي، م. (2016). التنشئة الاجتماعية عبر المجتمع الافتراضي: مقاربة إبستمولوجية. التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 47. (47)
14. ضبع، ع. (2016). المشاركة السياسية كأداة لترشيد الحكم من منظور أداء النظام السياسي (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3.
15. طالة، ل. (2021). السير ديمقراطية وتطوير المشاركة السياسية: التصويت الإلكتروني أنموذجًا. مجلة الرائد في الدراسات السياسية، 3. (1)
16. طالة، ل. (2022). الاتصال السياسي ووسائل الإعلام: قراءة تحليلية في جدلية العلاقة. مجلة الناقد للدراسات السياسية، 6. (1)، 633-634.
17. عبد العالي، ع.ق. (2023). الثقافة السياسية والتصدعات الاجتماعية والديمقراطية: دراسة حالة الجزائر. عمران، 11. (44)
18. مسرية، ع.و بشرية، ع. (2025). التنشئة الاجتماعية في عصر الرقمنة: نظرة الأولياء إلى الإدمان الإلكتروني عند الأطفال باستخدام (SEM-PLS). مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، 13. (1)
19. مناع، أ. (2024). الرقابة الإلكترونية على أعضاء المجالس النيابية كأداة لممارسة المواطنة الرقمية. دفاتر البحوث العلمية، 21. (12)
20. نوريان، ع. (2025). الأحزاب الرقمية ومستقبل الديمقراطية: دراسة في مسارات المشاركة والتنظيم في الفضاء الافتراضي. مركز حمورابي.

21. نوح، ع. (2021). حرية التعبير والإعلام الرقمي في القانون الجزائري: بين المنظور الحقوقي والسيادي. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، 16. (4).
22. هجيرة، ح. (2022). إشكالية حرية تداول المعلومات والفضاء العمومي في الجزائر (2019–2022) (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3.
23. حجيج، ن. (2023). دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع المحلي: دراسة حالة بلدية مستغانم (1989–2022) (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3.

ثانياً: باللغة الأجنبية

24. Amroun, H. (2024). Impact of political talk shows on voting behavior. Algerian Journal of Human and Social Sciences, 12(1).